العرب وإدارة ترامب..
الحاجة لتوسيع الخيارات والبدائل

د. معتز سلامة
رئيس تحرير التقرير الاستراتيجي العربي
مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

يشير الخط المتصل في إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى أن العالم العربي سيكون أحد أكثر مناطق العالم تأثرا سلبيا بسياساتها، وذلك إذا لم تسع الدول العربية إلى تجنب تصدر المواجهة مع هذه الإدارة، وإذا لم توسع الخيارات والبدائل؛ حيث أن المصالح الدولية تلتقي في المنطقة، باعتبارها منطقة تنافس استراتيجي وممرات تجارة وعبور للقوى الكبرى، بما يجعل تأثرها بالسياسات الدولية واحتكاكها بها أمرا حتميا، وهو ما يضطرها لتبني مواقف من سياسات إدارة ترامب تجعلها محل قبول أو رفض.

ذلك يجعل من الضروري تحديد البدائل والخيارات وفق خيط رفيع يوازن بين المصالح المتعارضة بشكل دقيق، مع تجنب الانخراط في ممارسات تجاوزها الواقع الدولي، على أن يظل نصب عينيها الحفاظ على سيادتها واستقلالية قراراتها، وهو أمر لا تراعيه الإدارة الأمريكية الحالية بالقدر المتعارف عليه في الممارسات بين الدول.

يبحث هذا الموضوع الآثار المتوقعة لسياسات إدارة ترامب في المنطقة العربية، وملامح التعامل العربي معها، كما يطرح خيارات للتعامل العربي مع الوضع الأمريكي الجديد.

أولا: قضايا الاشتباك العربي مع إدارة ترامب

بينما كانت العناوين الكبرى لنقاط الخلاف العربي مع الإدارات الأمريكية السابقة محددة، فإن عناوين ومحطات الخلاف مع إدارة ترامب يمكن أن تنفجر دون توقع أو إنذار مسبق، ذلك على خلفية السلوك المفاجئ للإدارة والتصريحات الخارجة لرئيسها، الذي يجسد نمطا جديدا من إدارة العلاقات الدولية. في إطار ذلك، لن يكون ملف قناة السويس -على النحو الذي طرحه الرئيس الأمريكي- هو الأكثر

نشـاذا بـين الملفـات التـي يمكـن أن تطرحهـا إدارة ترامـب في علاقاتهـا العربيـة، حيـث أن الطـرح الأمريـكي فيـما يخـص غـزة والقنـاة يفيـد بـأن في جعبـة إدارة ترامـب ملفـات أخـرى أكـثر نشـاذا فيـما يخـص العـالم العـربي.

وتتوافـق أغلـب توجهـات إدارة ترامـب تجـاه المنطقـة مـع وجهـة النظـر الإسرائيليـة، والقضايـا التـي تعتبرهـا إسرائيـل أولويـة تتبناهـا إدارة ترامـب كأولويـة أمريكيـة. ليـس هنـاك تطابـق كامـل بـين الإدارة وإسرائيـل، لكـن الخـلاف يتركـز عـلى البدائـل وخيـارات الحركـة، وليـس عـلى كـون قضيـة مـا تمثـل خطـرا أو تحديـا أو فرصـة، لذلـك تتركـز أغلـب قضايـا الأزمـات التـي دخلتهـا إدارة ترامـب مـع دول المنطقـة حتـى الآن في المسـاحات والشـواغل التـي تهـم إسرائيـل. وهـو مـا يكشـف عنـه موقـف الإدارة مـن السـلوك الإسرائيـلي في غـزة، وعـدم إبدائهـا موقفـا يشـير إلى تعاملهـا مـع القضيـة الفلسـطينية كقضيـة لهـا أولويـة، مـع تبنـي الطروحـات التـي تحقـق مصالـح إسرائيـل. وفي الوقـت الـذي تنسـق إدارة ترامـب رؤيتهـا كاملـة مـع إسرائيـل وينسـق الرئيـس الأمريكي شـخصيا مـع رئيـس الـوزراء الإسرائيـلي، فـإن الإدارة تحـرم الفلسـطينيين مـن مجـرد الاسـتماع إلى قضيتهـم ووجهـات نظرهـم. وكان الاتصـال المبـاشر الـسري لإدارة ترامـب مـع حـماس في قطـر اسـتثناء انصـب هدفـه عـلى إطـلاق سراح أسـيرين أمريكيـين وإسرائيليـين محتجزين في غـزة، وليـس عـلى وقـف إطـلاق النـار أو عـلى الأفـكار الخاصـة بمسـتقبل غـزة، ومـن ثـم توقـف التواصـل الأولي بـين الإدارة وحـماس.

يمكـن تقسـيم نقـاط الخـلاف العربيـة - الأمريكيـة المحتملـة خـلال إدارة ترامـب الثانية إلى نوعـين: ملفـات الخـلاف القديمـة المسـتمرة، والملفـات الجديـدة المتغـيرة؛ حيـث تظـل ملفـات الخـلاف القديمـة هـي الملفـات الخاصـة بالقضيـة الفلسـطينية والانحيـاز لإسرائيل وملـف إيـران وعلاقات الـدول العربية بالقوى الكـبرى. أما ملفات الخـلاف الجديدة، فتبرز بعـض مؤشراتهـا في: تبنـي إدارة ترامـب مواقف مـن الصراعات داخل الـدول العربية وفيما بينها(سـوريا بالأسـاس بـين تركيـا وإسرائيل)، والتجـارة، وقناة السـويس والممـرات البحرية.

تتمثل الملفات القديمة في العلاقات الأمريكية العربية في ثلاثة على النحو التالي:

١.فلسـطين .. غـزة والتطبيـع والنظـام الإقليمـي: لا تمتلـك إدارة الرئيـس دونالـد ترامـب رؤيـة بشـأن القضيـة الفلسـطينية أو الـصراع العـربي الإسرائيـلي. وعـلى خـلاف

الإدارة الأولى لترامب٢٠١٧ -٢٠٢٠، التي كانت قد طرحت رؤية عامة بشأن ما أسمي «صفقة القرن» في يناير ٢٠٢٠، قبل عام من انتهاء ولاية ترامب الأولى. وبرغم تأكيد الرئيس الأمريكي حينذاك بأن «الصفقة» تضمن بقاء القدس عاصمة غير مجزأة لإسرائيل، وإعلانه سيادة إسرائيل على المدينة، فقد أكد أن الصفقة ستوفر للفلسطينيين فرصة لإقامة دولتهم المتصلة جغرافيا والمستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. كانت إدارة ترامب (الأولى) تتحرك في سياق القضية التي تمثل أم القضايا في المنطقة، رغم طرحها الذي انتقص كثيرا من الحق الفلسطيني، على خلاف الإدارة الثانية لترامب، التي أجهز موقفها السايسي غير الاحترافي حول غزة على الحق الفلسطيني تماما، بعد أن تجاوز الطرح الإسرائيلي في عدوانيته، ووقف على أقصى يمين الطرح الإسرائيلي، الذي يقف هو نفسه في أقصى اليمين. وتطرح مواقف الإدارة فيما يخص الشرق الأوسط بالتنسيق الدقيق بينها وإسرائيل، وبما يراعي المصالح الإسرائيلية، بل تتقدم خطوات على إسرائيل في طرحها الشاذ.

لم تورد إدارة ترامب الثانية كلمة «فلسطين» ولو مرة واحدة، ولم تتحدث حتى الآن عن «حل الدولتين»، ولم تردد أي حديث عن «القضية الفلسطينية»، أو «الأراضي الفلسطينية» أو «الاحتلال الإسرائيلي»، ولم تصدر إدانات لسلوكيات إسرائيل في غزة. وتواصل إسرائيل الأعمال العسكرية في غزة وسوريا دون تعليق أمريكي وفي ظل حماية أمريكية في مجلس الأمن، فيما يعكس تنصلا تاما من القيم الليبرالية جسده الانسحاب من المنظمات الحقوقية الإنسانية، بشكل يشير إلى عدم امتلاك الإدارة حسا سياسيا فيما يتعلق بالفلسطينيين كمجتمع له حقوق إنسانية قبل حقه السياسي. وجاء طرحها بشأن غزة هو الأغرب في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، وفي تاريخ الصراعات الدولية، التي شهدت للمرة الأولى اقتراحا يتضمن السيطرة على الآخر ونفي حقه في أرضه، مع إعلان الراعي الدولي للنظام العالمي الرغبة في الاستيلاء على القطاع وطرد سكانه منه، وتحويله إلى ما أسمي «ريفيرا شرق أوسطية» تملكها الولايات المتحدة.

هذا النهج من سلوك الإدارة غريب على تراث الموقف الأمريكي نفسه، الذي -رغم انحيازه التاريخي لإسرائيل وحمايته الأمنية لها- لم يقدم في ظل أي إدارة

أمريكيـة سـابقة عـلى التصريـح بمثـل مـا صرحـت بـه إدارة ترامـب. بـل جـاء طـرح الإدارة الحاليـة نفسـه خارجـا عـن الطـرح السـابق لإدارة ترامـب الأولى بمقتـضى «صفقـة القـرن»؛ حيـث كانـت تلـك الصفقـة (المشـوهة كثـيرا أيضـا) قـد تضمنـت تأكيـد الرئيـس الأمريـكي نفسـه أنـه لـن يتـم اقتـلاع الفلسـطينيين أو الإسرائيليـين مـن منازلهـم بموجـب الخطـة، التـي كانـت تنـص أيضـا عـلى إقامـة عاصمـة فلسـطينية في الأحيـاء العربيـة بالقـدس عـلى الجانـب الشرقـي مـن الجـدار الفاصـل، وتشـمل أحيـاء كفـر عقـاب وأبـو ديـس وشـعفات. وكانـت تسـمح للفلسـطينيين بـأن يطلقـوا عـلى عاصمتهـم «القـدس»، باسـتخدام المسـمى العـربي للمدينـة، لكنهـا لا تتضمـن جـزءًا مهـمًا مـن القـدس الشرقيـة، وهـو مـا كان يمكـن مـن إقامـة دولـة فلسـطينية ذات سـيادة محـدودة.

٢.إيـران والموقـف مـن الاتفـاق النـووي: يشـكل الموقـف مـن إيـران أحـد ملفـات الاسـتمرارية في مواقـف الإدارة الأولى والثانيـة لترامـب، لكـن بالمقارنـة بـالإدارة الأولى فـإن الثانيـة لديهـا الرغبـة في التوصـل إلى اتفـاق مـع إيـران، وكانـت إدارة ترامـب الأولى قـد انسـحبت مـن الاتفـاق النـووي عـام ٢٠١٨، ووصفـه ترامـب حينهـا بأنـه «واحـد مـن أسـوأ الصفقـات التـي أبرمتهـا الولايـات المتحـدة عـلى الإطـلاق». لم تفعـل الإدارة الأولى إلا إجهـاض الاتفـاق الـذي أبرمـه الرئيـس أوبامـا عـام ٢٠١٥، ولم يكـن لـدى «ترامـب -١» أي تصـور بشـأن تطويـره أو اسـتبداله باتفـاق آخـر. أمـا «ترامـب – ٢»، فهـو «مسـتعد لتقديـم تنـازلات» مـن أجـل التوصـل إلى اتفـاق مـع الجمهوريـة الإيرانيـة، ذلـك مـا أكدتـه جـولات التفـاوض الثـلاث التـي أجرتهـا إدارتـه مـع إيـران عـبر سـلطنة عـمان حتـى أوائـل مايـو ٢٠٢٥.

بـل كشـفت إقالـة الرئيـس الأمريـكي لمستشـاره للأمـن القومـي (مايـك والتـز) عـن موقـف ترامـب الخـاص مـن إيـران؛ حيـث أنـه -وفقا لصحيفة «واشـنطن بوسـت»- شـعر ترامـب بالغضـب عندمـا بـدا أن «والتـز» يتفـق مـع رئيـس الـوزراء الإسرائيـلي في ضرورة توجيـه ضربـة عسـكرية للجمهوريـة الإيرانيـة، ويسـعى لترجيـح كفـة العمـل العسـكري، وأنـه نسَّـق مـع نتنياهـو بشـأن الخيـارات العسـكرية ضـد إيـران، قبـل لقـاء رئيـس الـوزراء الإسرائيـلي مـع ترامـب. وجـاء قـرار ترامـب بإقالـة «والتـز» ليشـير إلى رغبتـه الشـخصية في تسـكين وإنهـاء الخـلاف مـع إيـران سـلميا وليـس عـبر الآلـة العسـكرية.

يبقى جزء من مستقبل الاتفاق الأمريكي الإيراني معلقا على موقف إيران ذاتها، حيث تدرك طهران رغبة الرئيس الأمريكي بعقد الصفقة، ولأجل ذلك فقد صممت اتفاقا محتملا مع واشنطن لإرضائه، حيث تسعى إيران للنفاذ إلى واشنطن عبر المدخل الملائم لشخصية الرئيس ترامب، وهو الإغراءات المالية. وتجادل طهران بأن الحرب معها ستستنزف الخزانة الأمريكية، بينما يمكن للجهود الدبلوماسية أن تفتح الباب أمام الازدهار الاقتصادي. في سياق ذلك، نشر وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي مقالا في صحيفة «واشنطن بوست» في إبريل ٢٠٢٥، أكد فيه انفتاح إيران «على الترحيب بالأعمال التجارية من جميع أنحاء العالم»، وحمل الإدارات الأمريكية والعوائق التي وضعها الكونغرس، السبب في الحيلولة دون استفادة الشركات الأمريكية من «فرصة التريليون دولار التي يمثلها الوصول إلى اقتصادنا».

يصعب التأكيد بشأن إمكان التوصل إلى اتفاق إيراني أمريكي قريبا، مع بقاء احتمال اتخاذ الإدارة مواقف دراماتيكية مفاجئة من إيران في لحظة محددة اتساقا مع شخصية ترامب الذي يفاجئ أعداءه وحلفاءه على حد سواء، وساعتها يمكن تصعيد الخيار الإسرائيلي، كما أن المفاوضات مع إيران قد تدخل مراحل تتضمن أقصى التهديدات من الجانبين، ومن ثم سيسعى كل طرف للوصول إلى أهدافه، مع ذلك تبقى فرص الوصول لاتفاق مع إيران خلال فترة ترامب أكبر من احتمال الفشل، بالنظر إلى ما تدركه إدارة ترامب من فرص بديلة أمام إيران، ورغبة الولايات المتحدة في عزل إيران عن الصين وروسيا.

يرجح أن يدخل إبرام الاتفاق الأمريكي مع إيران -إذا تم- تغيرات جوهرية على معادلة التوازن بالشرق الأوسط، لأنه قد ينتهي بتطبيع كامل في علاقة إيران بالولايات المتحدة، وهو ما يعيد طرح الهواجس الخليجية والعربية بشأن الدور الإقليمي لإيران، كما يفتح مختلف الاحتمالات بشأن مستقبل النظام الإيراني نفسه ودولة الثورة. قد يكون من المبكر الحسم بطبيعة العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد الاتفاق، في ضوء ارتباطات إيران بكل من روسيا والصين، وهي الارتباطات التي كرستها اتفاقيات استراتيجية لعقود مقبلة، ويصعب على إيران الفكاك منها كلية. لذلك فالأرجح أن تحتاج إيران إلى فترة لتحديد وحسم خياراتها الدولية،

وذلك لن يتوقف فقط على الفرص المتاحة لها في الخارج، وإنما على تطور علاقات القوى الوطنية الإيرانية داخليا وانعكاسات الاتفاق على الداخل الإيراني، وما إن كان سيندفع للتغيير السلمي أو القسري، أو يستقر على دولة الثورة بحالتها الراهنة. ولكل اتجاه محتمل في علاقات إيران بالولايات المتحدة انعكاساته الخاصة على التوازنات بمنطقة الخليج. لذلك فإن تطورات العلاقة بين إيران وإدارة ترامب لن يكون بالسلاسة المحتملة.

٣.علاقة الدول العربية بالقوى العظمى: يظل التنافس الدولي على المنطقة العربية أحد الملفات القديمة الجديدة، التي ستكون مطروحة بقوة خلال فترة إدارة ترامب، في ضوء وضعية المنطقة القابعة عند نقاط ارتكاز وتقاطع المشروعات الدولية الكبرى، كمشروع طريق الحرير الصيني، ومشروع الممر الاقتصادي العالمي. وبالنظر أيضا إلى الموقع الاستراتيجي والجيوسياسي للمنطقة التي تتحكم بعدد من المضايق والممرات الطبيعية والصناعية ذات الأهمية الدولية(كمضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس). وإذا كان من رؤية استراتيجية خاصة بإدارة ترامب -بعد تركيزها على إثارة التنافس مع الصين والحمائية التجارية- فهي تلك الخاصة برؤيتها لأهمية الممرات والمضايق الاستراتيجية، ويؤشر على ذلك قرارها بإرسال حاملات الطائرات الأمريكية إلى البحر الأحمر، وإعادة تصنيف الحوثيين جماعة إرهابية وشن هجمات عليهم، في أول قرار بشن هجمات عسكرية خلال إدارة ترامب الثانية، مما يشير إلى رغبة الإدارة في الارتكاز عند المضايق التي تتحكم بمفاصل التجارة الدولية.

ولكن الرؤية أحادية النظرة لإدارة ترامب فيما يتعلق بالمنطقة، وتبنيها وجهة النظر الإسرائيلية، على نحو ما اتضح في مقترح غزة وتهجير الفلسطينيين، وحديث ترامب عن المرور المجاني في قناة السويس، وما أثير بشأن قاعدة عسكرية أمريكية في المداخل الشمالية للبحر الأحمر، يعيد تفجير أزمات من شأنها أن تقلب تحالفات المنطقة وتعيدها إلى حقبة كان الاعتقاد سائدا بأنها قد غادرتها، حيث يدير ترامب علاقاته مع الدول العربية عند حافة الخطر، بما يهدد علاقات الولايات المتحدة بالدول العربية. وبشكل خاص فإن ذلك يدفع مصر لأن تعيد حساباتها فيما يتعلق بعلاقاتها الدولية بتعزيز العلاقات مع كل من روسيا والصين.

لم يقتصر السعي العربي إلى التوازن في العلاقات الدولية وتكريس العلاقات مع الصين وروسيا على مصر، كما أنه لم يبدأ مع قدوم إدارة ترامب، وإنما كان جزءا من رؤية بعيدة المدى شرعت فيها بعض الدول العربية منذ فترة وتكلل بانضمام بعضها إلى مجموعة بريكس، لكن هذا التوجه اكتسب زخما مع ازدياد التطابق في المواقف الأمريكية والإسرائيلية خلال الحروب الإسرائيلية الأخيرة، وهو الذي برز جليا منذ طوفان الأقصى في ٧ أكتوبر ٢٠٢٤ وبدأ مع إدارة الرئيس جو بايدن، التي تجاوزت حدود المتعارف عليه من مواقف منحازة إلى جانب إسرائيل بشأن القضية الفلسطينية، بشكل جعل السياسة الأمريكية إزاء المنطقة «مؤسرلة»، وهو أمر أصبحت كثير من أطياف النخبة الأمريكية -جمهورية وديمقراطية- على استعداد للتكيف معه، ومستعدة لتحمل التصادم مع مؤسسات العدالة الدولية بسببه.

وجاء اتجاه مصر لتعزيز علاقتها مع الصين، واستضافتها التمرين العسكري «نسور الحضارات»، فضلا عن التعاون العسكري المصري مع روسيا؛ سواء على مستوى مشتروات السلاح أو على مستوى التدريبات المشتركة، ومنها التدريب البحري (جسر الصداقة)، بين القوات البحرية من البلدين بنطاق الأسطول الشمالي بالبحر المتوسط، في إبريل ٢٠٢٥، وتذكر تلك الخطوات بصفقة الأسلحة التشيكية التي أبرمتها مصر فى سبتمبر ١٩٥٥مع الاتحاد السوفييتي، والتي كانت مؤشرا على حقبة في النظام الدولي. ضمن هذا السياق، أطلق بعض أعضاء النخبة السياسية المصرية (د. نبيل فهمي وزير الخارجية الأسبق) دعوة لإحياء روح باندونج مع مصادفة الذكرى السبعين لاجتماع باندونج الشهير، داعيا دول الجنوب العالمي لأن تتولى زمام المبادرة مجددًا لإعادة تشكيل النظام الدولي، مؤكدا أن الوقت قد حان لرفض وهدم هياكل السلطة البالية، وإنشاء نظام يُعطى الأولوية لضمان العدالة الاقتصادية والتجارة العادلة والتنمية المستدامة وتخفيف أعباء الديون وحل النزاعات بالدبلوماسية وإعطاء الحق للشعوب بمن فيهم الفلسطينيون، في تقرير المصير، مع الحق في إقامة نظام دولي يحترم السيادة والقانون لجميع الدول دون استثناء.

وإذا كان من الصعب تكرار تجربة باندونج وعدم الانحياز بملامحها التقليدية في

القـرن الحـادي والعشريـن، في ظـل الملامـح «الاسـبرطية» العدوانيـة لإدارة ترامـب، فـإن منافـذ العلاقـات الدوليـة لم تعـد ثنائيـة ضيقـة مثلـما كانـت في المـاضي، فحاليـا هنـاك تعدديـة في المصالـح، وخيـارات أوسـع في السياسـات، لكـن تبقـى البيئـة الدوليـة غـير آمنـة؛ حيـث أنـه رغـم جوهريـة الخلافـات بـين القـوى الكـبرى حـول المصالـح، هنـاك طغيـان للنهـج البراجـماتي عـلى العلاقـات الدوليـة بمـا لا يمكـن مـن التعويـل عـلى توظيف الـصراع القطبـي وبنـاء تحالفـات دائمـة عـلى أساسـه، كـما لم تعـد التباينـات والخلافـات بـين القـوى العظمـى تكتـسي الطابـع الأيديولوجـي عـلى نحـو مـا كان في السـابق بـين الولايـات المتحـدة والاتحـاد السـوفييتي، ولم يعـد النظـام الـدولي ينقسـم حـول الـصراع بـين العـالم الحـر والأيديولوجيـة الشـيوعية الماركسـية، بعـد أن تبـددت المعـالم الليبراليـة للنظـام الـدولي، وتخـلى الليبراليـون عـن ليبراليتهـم السياسـية والاقتصاديـة وعـن النظـام السـياسي والاقتصـادي الـدولي الـذي أنشـأوه، بينـما تتمسـك الـدول التـي لا تـزال ترفـع الشـعارات الشـيوعية(الصين) بقواعـد النظـام الـدولي الاقتصـادي الليـبرالي، ليـس لموقـف أخلاقـي، وإنمـا لحجـم اسـتفادتها منـه. فضـلا عـن ذلـك، فليسـت القـوى العظمـى عـلى الدرجـة نفسـها مـن الجاهزيـة لممارسـة سياسـات تدخليـة لمصلحـة حلفائهـا، كالصـين، التـي لا تمتلـك الحافـز نفسـه لتطويـر سياسـة عسـكرية تدخليـة بنفـس درجـة الجاهزيـة الأمريكيـة للتدخـل العسـكري للدفـاع عـن مصالحهـا وحلفائهـا حـول العـالم.

عـلى خـلاف الملفـات القديمـة، ثمـة العديـد مـن الملفـات الجديـدة في العلاقـات الأمريكيـة العربيـة خـلال فـترة إدارة ترامـب، تتمثـل في ثـلاث:

٤.توظيـف المنطقـة في حـروب التجـارة مـع الصـين: عـلى غـرار المناطـق الأخـرى في العـالم، تسـعى إدارة ترامـب إلى تحقيـق أقـصى الفوائـد والمصالـح التجاريـة مـع المنطقـة العربيـة، وهنـا يختلـط الجيوسـياسي بالجيواقتصـادي؛ وينصـب التركيـز الأمريـكي عـلى دول الخليـج، بالأخـص السـعودية والإمـارات وقطـر والكويـت. وقـد تراوحـت التصريحـات بخصـوص الاسـتثمارات السـعودية في الولايـات المتحـدة بمـا بـين ٠٠٥ مليـار وتريليـون دولار. ووفـق البيـت الأبيـض الامريـكي، فقـد عـبرت الإمـارات عـن التزامهـا بإطـار اسـتثماري في الولايـات المتحـدة بنحـو تريليـون و ٠٠٤ مليـار دولار خـلال عـشر سـنوات. وكانـت السـعودية قـد أعلنـت خـلال الولايـة الأولى لترامـب عـن صفقـات مـع

الولايـات المتحـدة بمـا يتجـاوز ٤٠٠ مليـار دولار، بينـما كانـت قطـر قـد أعلنـت عـن صفقـات تتجـاوز١٦٠ مليـارا.

ويعكـس الطـرح الأمريـكي لمـشروع الممـر الاقتصـادي العالمـي المـار بـين الهنـد والخليـج والواصـل إلى إسرائيـل ومنهـا إلى أوروبـا، ومـا أسـمي «مـشروع ريفيـيرا الـشرق الأوسـط» في غـزة، والمواجهـة العسـكرية مـع الحوثيـين والوجـود في البحـر الأحمـر قـرب قنـاة السـويس، الرغبـة الأمريكيـة بالتمركـز عنـد مفاصـل اسـتراتيجية مهمـة للتجـارة العالميـة، وعنـد ملتقـى طريـق الحريـر الصينـي. وإذا كان ذلـك مـا طـرح خـلال الأشـهر الأربعـة الأولى لولايـة ترامـب الثانيـة، فـإن اسـتكمال سلسـلة أفـكاره عـلى المسـار نفسـه، قـد تدفـع باتجاهـات أخـرى مـع المنطقـة العربيـة. فـإذا كان الرئيـس الأمريـكي يطالـب أوكرانيـا بالدفـع مقابـل مـا قدمتـه بـلاده لهـا خـلال الحـرب مـع روسـيا، فإنـه قـد يطـرح مطالبـات ماليـة إزاء دول مختلفـة منهـا دول عربيـة، أسـهمت بـلاده في حروبهـا سـابقا، عـلى سـبيل المثـال الكويـت والعـراق، ذلـك ربمـا مـا عـبر عنـه وزيـر التجـارة الأمريـكي هـوارد لاتنيـك، الـذي أشـار إلى أن بـلاده أنفقـت ١٠٠ مليـار دولار لتحريـر الكويـت مـن الغـزو العراقـي ولم تسـترد منهـا شيء، مضيفـا أن «هـذا يجـب أن يتوقـف». وكان ترامـب قـد أعلـن سـابقا عـن طـرح مشـابه، حـين قـال إبـان ترشـيحه للولايـة الأولى «أننـا اسـتعدنا الكويـت للكويتيـين بـلا مقابـل»، وأنـه كان يجـب أن نقـول لهـم «نريـد ٥٠٪ مـن كل مـا تجنـوه لمـدة ٥٠ عامـا مقبلـة أو للأبـد». ومـا طرحـه الوزيـر الأمريـكي لم يكـن سـوى رجـع صـدى لمـا سـبق أن طرحـه ترامـب قبـل سـنوات.

٥. تبنـي نهـج تدخـلي في الصراعـات داخـل الـدول العربيـة وفيـما بينهـا: يشـير الاتجـاه العـام لإدارة الرئيـس ترامـب إلى نزوعهـا إلى سياسـات تدخليـة في الملفـات الداخليـة للـدول وفيـما بينهـا. وبمثـل مـا يتبـع الرئيـس مـن سياسـات إزاء دول الجـوار لبلاده(كنـدا والمكسـيك وبنـما) أو حلفائـه الأوروبيـين داخـل حلـف الأطلـسي، فإنـه يتجـه إلى فـرض تكاليـف ماليـة عـلى أطـراف الـصراع المختلفـين مقابـل التدخـل في تسـوية صراعاتهـم، أو كوكيـل عـن أحدهـم في مواجهـة الآخـر. وهـو لا ينـوي التدخـل عسـكريا أو الحـرب بالنيابـة عنهـم، فقـط الدعـم العسـكري والسـياسي الـذي يعنـي إثقـال كفـة طـرف عـلى حسـاب الآخـر، عـلى نحـو مـا فعـل مـع أوكرانيـا في صفقـة المعـادن التـي اسـتهدف

بهـا الطـرف الأوكـراني إثقـال كفتـه في حربـه مـع روسـيا. وإذا سـعت إدارة ترامـب إلى تبنـي النهـج نفسـه داخـل الـدول العربيـة وفيـما بينهـا، فإنـه يهـدد منظومـة العلاقـات العربيـة القائمـة، ويخـل بالتوازنـات الداخليـة للصراعـات، بمـا ينتهـي بزيـادة مصـادر الـصراع وليـس تقليصـه، في تكـرار واستنسـاخ للنهـج الإسرائيـلي في تدخلاتهـا في جنـوب سـوريا تحـت لافتـة حمايـة الـدروز. فـإذا انتهـج ترامـب مواقـف تدخليـة في الصراعـات العربيـة عـلى غـرار الموقـف الإسرائيـلي، أو عـلى غـرار الموقـف الـذي ينتهجـه هـو نفسـه مـع دول الجـوار الأمريـكي ومـع أوكرانيـا، فـإن ذلـك يهـدد العلاقـات العربيـة ويؤسـس لأوضـاع صراع وحـروب مختلفـة.

٦.التمركـز قـرب الممـرات الاسـتراتيجية والرغبـة بالمعـادن النـادرة: إذا كان الاقتصـاد والمـال هـو المحـرك الأسـاسي لاسـتراتيجية إدارة الرئيـس دونالـد ترامـب في ولايتـه الثانيـة، فـإن الاقـتراب مـن الممـرات الاسـتراتيجية والحصـول عـلى المعـادن الحيويـة النـادرة، يعـد أحـد أهـم الاهـداف ضمـن هـذه الاسـتراتيجية، وقـد ظهـرت بعـض أبعادهـا في طروحـات ترامـب فيـما يتعلـق بخليـج المكسـيك وقنـاة بنـما وكنـدا وجرينلانـد وأوكرانيـا. وفي المنطقـة العربيـة تدفـع إدارة ترامـب نحـو توجـه مشـابه فيـما يتعلـق بمسـاعي الاقـتراب مـن بـاب المنـدب والمواجهـة مـع الحوثيـين، فيـما يشـبه مقدمـة لمطالبـات ودعـاوى مماثلـة، تجسـد بعضهـا في الموقـف مـن غـزة وقنـاة السـويس. فـإذا تمكنـت إدارة ترامـب مـن التصـدي لهجـمات الحوثيـين والسـيطرة عـلى مدخـل البحـر الأحمـر عـدن بـاب المنـدب، فإنهـا عـلى الأرجـح سـوف تطـرح دعـاوى تتعلـق بحمايـة أمـن البحـر الأحمـر والوجـود العسـكري والبحـري فيـه وتوظفـه في كبـح الصعـود التجـاري والجيوسـياسي الصينـي في المنطقـة والعـالم.

تشـير التوجهـات الأمريكيـة بالتزامـن مـع الحـرب مـع الحوثيـين والوضـع في غـزة، إلى سـعي لتوظيـف الحـرب لأجـل الهيمنـة الإقليميـة وإدخـال المنطقـة ضمـن حسـابات المواجهـة العسـكرية والاقتصاديـة مـع الصـين. وتبـدو مواقـف إدارة ترامب ترجمـة للرؤى والمصالـح الإسرائيليـة. لكـن تداعيـات سياسـات الإدارة بشـأن بـاب المنـدب وغـزة وقنـاة السـويس قـد تنتهـي إلى اضطراب جيوسـياسي وأمني شـديد؛ حيث تدفع سياسـات الرئيس الأمريـكي دول المنطقـة إلى إعـادة ترتيـب علاقاتهـا الدوليـة مـع كل مـن الصـين وروسـيا،

ثانيا: اتجاهات التعامل العربي مع إدارة ترامب

على الرغم من صعوبة التوافق على أجندة عربية مشتركة، إلا أنه من المهم توافق الدول العربية المركزية على الخطوط العريضة بشأن مداخل التعامل مع إدارة ترامب. فهي إحدى أكثر الإدارات تأييدا لإسرائيل، اتصالا بإدارة ترامب الأولى التي كانت أيضا أكثر الإدارات خدمة لمصالح إسرائيل، سواء بتبنيها نهج التطبيع والاتفاقيات الإبراهيمية من دون إقرار الحق الفلسطيني أو عدم السعي العملي لتطبيق حل الدولتين، أو من خلال توقيع الرئيس ترامب على قرارات تتعلق بالأراضي العربية في القدس والجولان السوري المحتل واعتبارها أراضي إسرائيلية. وتشير توجهات الإدارة الثانية لترامب إلى اتجاهه لاستكمال المسار ذاته بأساليب وخطوات أكثر إضرارا بالموقف الفلسطيني، على نحو ما تبدى في طرحه بخصوص غزة، وقرارات مماثلة قد يتخذها بخصوص الضفة الغربية.

مع ذلك، هناك مدخل براجماتي مصلحي يمكن من التعاطي مع إدارة ترامب الثانية، وهو التركيز على نهج الصفقات، مع أهمية استمرار الضغط العسكري من جانب المقاومة الفلسطينية وتقويض السعي الإسرائيلي لإنهائها كليا. فالأساس في توجهات الرئيس الأمريكي هو أنه لا يرغب بالدخول في حروب إقليمية، خاصة إذ كانت ستقلص قدرته على المواجهة مع الصين، وهي المواجهة التي يرجح أن تمتد لكل فترة إدارته. كما أنه يتبنى أسلوب الصدمات بالمفاجأة، التي تشمل إمكان اتخاذه قرارا بقطع مساره في منتصف الطريق، إذا تأكد من التكاليف الكبيرة للسياسة التي يتبناها، لذلك فإن حدا أدنى من استمرار الهجمات العسكرية لحماس في القطاع تحرم إسرائيل من الاستقرار الأمني الكامل فيه، وحدا أدنى من استمرار الهجمات الصاروخية للحوثيين ضد إسرائيل والوجود العسكري الأمريكي هي مداخل قد تضغط على ترامب لتقليص توافقه الكامل مع توجهات رئيس الوزراء الإسرائيلي.

في ضوء فهم شخصية الرئيس الأمريكي والتوجهات اللانمطة لإدارته، يمكن العمل العربي وفق مسارات ثلاثة، على النحو التالي:

١-المسار الإقليمي الأشمل (صفقة كل شيء): يعني هذا المسار تجميع قدرات وطاقات المساومة العربية الإسلامية في حزمة واحدة، تمكن النظام العربي والإقليمي(الذي

يشمل إيران وتركيا أيضا) من استعادة طاقته عبر مبادرة كلية تعطي دفعة لقضيته المركزية(القضية الفلسطينية)؛ التي انصب جل ما تعرض له النظام العربي من خسارة عليها قبالة المشروع الصهيوني التوسعي، وكان أقصى ما تعرضت له هذه القضية من خسائر عقب الحرب الإسرائيلية الأخيرة، التي طرح خلالها مشروع يجسد نفي القضية كليا بشكل عملي وتطبيقي، عبر مقترحات التهجير. ولقد أطلقت خلال السنوات السابقة على ٧ أكتوبر٢٠٢٣ تصورات ومشاريع لبناء نظام إقليمي سني عربي.

يساعد على هذا التصور ما حدث من تقارب في وجهة النظر العربية الإيرانية والتركية خلال السنوات الماضية تحت المظلة الإسلامية الأكبر، وما حدث من تقارب سعودي مصري مع إيران وتقارب مصري خليجي مع تركيا، مع تقارب وجهات النظر الإقليمية بين القوى الثلاث، بعد أن أكسب السلوك الإسرائيلي في غزة القضية الفلسطينية حضورا عربيا إسلاميا أوسع وكرسها في قناعات النخب والشعوب، وبعث موقفا من الكراهية ضد إسرائيل جعل من خيار التطبيع معها من دون تسوية القضية الفلسطينية عبئا ثقيلا على أي نظام يقدم عليه. ومن ثم لم يعد بالإمكان طرح خيار التطبيع إلا في سياق مبادرة عربية وإسلامية أشمل. وعلى الجانب الآخر يصعب أن يؤثر في القرار الإسرائيلي الخاضع كليا لقوى اليمين حاليا إلا حزمة مغريات بالتطبيع مترافقة مع الضغط الأمريكي.

يمكن تصور مستويات متعددة من التعامل مع قضايا المنطقة في إطار «منتدى إقليمي» أشمل أو «منظمة للأمن الإقليمي» بمشاركة دولية؛ تتعامل أولا مع أكثر قضايا المنطقة إلحاحا، وهي بالأساس إعادة الإعمار في غزة، ثم يتلوها الترتيبات الخاصة بالقضية الفلسطينية، ثم قضايا التطبيع والأمن الإقليمي، وإجراءات بناء الثقة ثم قضايا التعاون الاقتصادي. ويمكن في سياق ذلك أن تتشكل منتديات متعددة ومتخصصة، يختص أحدها بالعلاقات العربية العربية، والآخر بالعلاقات العربية الإيرانية، والثالث بالعلاقات العربية التركية، ورابع يشمل العرب وإيران وتركيا معا، ثم أخيرا منتدى إقليمي شامل قد يشمل إسرائيل. وقبل كل ذلك من المهم السعي أولا إلى إصلاح جامعة الدول العربية، عبر مشروع يخص الدول العربية وحدها، قبل دخولهم في شراكات مع دول الإقليم.

وتستطيع دول الخليج العربية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية أن توظف ثقلها الدولي والمالي في صفقة كبرى من هذا القبيل، بحيث يوظف الثقل الخليجي لخدمة الدولة الفلسطينية، وأن يجري إعطاء دفعة لهذا المسار في القمة الأمريكية التي تعقد بالرياض خلال زيارة الرئيس ترامب للمملكة العربية السعودية في مايو ٢٠٢٥. فهذه القمة يمكن أن تكون محطة لإرساء مشروع إقليمي أوسع، يقوم على مبادرة شاملة، تسعى أيضا إلى إقرار تسويات بين القوى الإقليمية المختلفة. يساعد على ذلك أن الطروحات الخاصة بالقضية الفلسطينية من جانب ما كان يسمى «محور الممانعة» تقلصت، وأصبح الهدف الأساسي لأكثر الفصائل الفلسطينية تشددا ينصب بالأساس على وقف إطلاق النار في غزة، مع استعداد الحوثيين لوقف هجماتهم على إسرائيل إذا تحقق ذلك، واستعداد حركة حماس لتسليم الأسرى والرهائن الإسرائيليين، بل أيضا تقديم تنازلات لحكم السلطة في القطاع.

٢-المسار التصادمي المسلح التجزيئي: ويعني عودة المنطقة وبعض جماعاتها إلى إنتاج وتصنيع نسخ جديدة من الممارسات الأكثر ميلا للأدوات العسكرية في الصراع ضمن أوعية وأطر ممانعة من نوع مختلف، وهو ما سيكون خيارا اضطراريا في مواجهة استمرار توظيف القوة العسكرية الإسرائيلية المفرطة في الردع والإبادة الجماعية التي قد تتسع لتشمل مناطق أخرى داخل الأراضي الفلسطينية أو السورية. وفي ضوء تغير البيئتين الدولية والإقليمية مع عدم إمكان العودة إلى السياسات الراديكالية في ظل واقع دولي ضاغط على جميع الدول العربية، وواقع داخلي متأزم في أغلب وحدات النظام العربي، يرجح أن يتشكل هذا المسار من تنظيمات وفصائل أدنى من الدولة، حيث من الصعب تصور انخراط دولة عربية في محور ممانعة جديد، بعدما مر بالفاعلين من الدول ومن غير الدول المندرجون تحت محور الممانعة من انتكاسات، دفعت البعض منهم للاعتصام بالدولة الوطنية (على نحو ما حدث في لبنان والعراق). إلا أن المنطقة قد تشهد بروز جماعات أكثر تشددا تجمع بين ملامح الجماعات والفصائل السابقة(حزب الله وحماس والحوثي)، وبعض خصائص الجماعات والمنظمات الداعشية الأشد تطرفا وعنفا. وقد تنصب الأشكال الصدامية أيضا في دعوات تطلقها نخب مثقفة أو حركات داخلية مدنية

تسعى إلى عرقلة المسار المؤيد لإبرام «صفقة كل شيء» سالفة الذكر.

٣-المداهنة والرهان على الزمن: ذلك يعني التقطيع الزمني لإدارة ترامب والتعامل معها وفق فترات زمنية أقصر، حتى تتضح الأهداف الحقيقية للرئيس الأمريكي بشأن القضية الفلسطينية، لأنه لا يطرح مواقفه ورؤاه كقرارات حتمية ونهائية وإنما كعروض للمساومة في سياق فكره وتكوينه الشخصي ومدرسته التفاوضية. لذلك من المهم أن يتركز الهدف هنا على تجنب الاصطدام العلني الكلي مع طروحاته. وقد يشمل ذلك التعامل مع الإدارة وفق مدى زمني أطول والانتظار حتى تنتهي فترة الأربع سنوات الخاصة بها، بهدف صرف ممارساته الحادة بعيدا عن المنطقة وباتجاه القوى المناظرة (كالصين وروسيا)، بحيث لا تطرح المنطقة العربية نفسها في مواجهة هجماته الشديدة التي قد تلحق بالمنطقة خسائر كبيرة من جرائها، فهذه السنوات يرجح أن تدخل الإدارة في مواجهات ممتدة مع الصين، كما سوف تحدد مستقبل علاقاتها مع روسيا وإيران وكوريا الشمالية، فضلا عن احتمال دخولها مواجهات مع الشركاء في حلف الأطلنطي، ومن ثم من المهم إبعاد العالم العربي والمنطقة عن الدخول في محطة اضطراب جديدة مكلفة.

سواء جرى التعامل العربي مع الإدارة وفق فترات زمنية أقصر أو جرى انتهاج المراوغة حتى تنقضي فترتها في في الحكم، من المهم عدم الحسم في أي من القضايا الكبرى للنظام العربي، مع سعي دول المنطقة إلى تعزيز وضعيتها في مواجهة إسرائيل، بما لا يجعل خيار التطبيع من دون الدولة الفلسطينية وإقرار الحق الفلسطيني مطروحا وبما لا يجعل إسرائيل تنفرد بسوريا. ويتطلب ذلك عدم الجمود العربي مع تنويع وازدهار في الطرح السياسي في إطار التمسك بثوابت المواقف. ولا يستهدف الموقف العربي المهادن تجنب الصدام مع إدارة ترامب فقط، انتظارا لإدارة جديدة تعيد المواقف الأمريكية إلى قدر من المبدئية في طروحاتها بشأن القضية، فالخيار الساعي للإرجاء تعويلا على إدارة أمريكية جديدة تطرح طرحا منصفا للقضية الفلسطينية، قد لا يكون مستندا إلى قراءة عميقة لتحولات الداخل الأمريكي، مع تقارب مواقف الجمهوريين والديمقراطيين بشأن إسرائيل والقضية الفلسطينية خلال السنوات الأخيرة، وهو ما لا يجعل الرهان على تحولات الموقف الأمريكي خيارا

عمليـا، ولكـن هـذا الإرجـاء يسـتهدف بالأسـاس احتـمال حـدوث تغيـير في الموقـف الـدولي، عـبر تشـكل تحالفـات جديـدة أو نظـام دولي جديـد أو وضـع إقليمـي يتيـح إطـارا أكـثر توازنـا في التعامـل مـع القضيـة الفلسـطينية.

الخلاصة

يعـد حسـن توظيـف وإدارة الملفـات بـين الأطـراف الإقليميين (السـعودية ومـصر وتركيا وإيـران) في هـذه المرحلـة، أمـرا بالـغ الأهميـة، بحيـث يتركـز هـدف الرباعـي عـلى وقـف التمـدد الإسرائيـلي في المنطقـة مـع حرمـان تـل أبيـب مـن بنـاء نظـام إقليمـي إسرائيـلي (مدعـوم أمريكيـا) ومؤسـس عـلى موازيـن قـوة مؤقتـة ومختلـة، اندفعـت بحسـابات خاطئـة بالانتصـار عـلى قـوى أدنى مـن الدولـة. وهـذا يتطلـب التوافـق العـربي الـتركي الإيـراني عـلى الحـد الأدنى فيـما يتعلـق بالقضيـة الفلسـطينية. وسـوف يرتبـط العنـصر الحاسـم في اتجـاه التحـولات بالـشرق الأوسـط الجديـد والخريطـة الجيوسياسـية بالمنطقـة بشـكل أسـاسي بطريقـة تدويـر الملفـات وتسـابقها واندفاعهـا نحـو الصـدارة، وذلـك نهـج أمريـكي إسرائيـلي قديم(تسـكين جبهـات وفتـح أخـرى، تزامـن وتفـاوت التقـدم في اتفاقيـات التطبيـع وفي توزيـع جبهـات الحـروب، دبلوماسـية الخطـوة - خطـوة). فقـد تسـعى الولايـات المتحـدة وإسرائيـل إلى تسريـع الاتفـاق بشـأن الملـف النـووي لتحييـد إيـران قبـل الإقـرار النهـائي لملـف غـزة وسـوريا وقبـل إقـرار ملفـات التسـوية والتطبيـع، أو تسـعيان إلى تسريـع ملـف التطبيـع والتسـوية لأجـل حيـازة قـدرات أعـلى للضغـط عـلى إيـران قبـل الاتفـاق. وقـد تسـعى إدارة ترامـب وحكومـة نتانياهـو إلى توظيـف الاتفـاق مـع إيـران والتوافـق بـين إسرائيـل وتركيـا في سـوريا للضغـط عـلى الـدول العربية في الملـف الفلسـطيني والقبـول بمقـترح غـزة.

في الأخـير، تمتلـك دول الخليـج ومـصر وتركيـا فرصـة كبـيرة لإثقـال الكفـة العربيـة في ميـزان السـلام والتسـوية الإقليمـي لمصلحـة القضيـة الفلسـطينية، ولمصلحـة نظـام إقليمـي جديـد يتأسـس عـلى دعامـات السـلام والرخـاء الاقتصـادي، ويسـتطيع الأطـراف الثلاثـة أن يقفـوا ضـد اسـتفراد إسرائيـل بالمنطقـة. فبالتأكيـد تشـكل المجموعـة الخليجيـة قـوة إقليميـة صاعـدة وعامـل تـوازن إقليمـي محسـوب، يمكنـه أن يعيـد الاعتبـار للقضية الفلسـطينية، كـما تسـتطيع تركيـا عـبر اقترابهـا الجيوسـياسي الجديـد مـن في سـوريا أن

تشـكل حلقـة ضغـط جديـدة عـلى إسرائيـل تعـوض عـن غيـاب حلقـة الضغـط التـي شـكلها محـور الممانعـة -بشـكل مختلـف-. أمـا مـصر فـإن سـعيها لمعادلـة الكفـة الإقليميـة عـبر علاقتهـا مـع الصـين وروسـيا يمكنـه أن يصحـح جانبـا مـن الموازيـن التـي اختلـت بعـد الجـولات العسـكرية الإسرائيليـة الأخـيرة ضـد إيـران وسـوريا.